الفصل الأول
في بناء مفهوم الاستبداد

يعرض هذا الفصل لبعض الخطوات الهامة في بناء مفهوم الاستبداد:

المبحث الأول
الحالة المفاهيمية (في وصف المفهوم ودواعي وضرورات بنائه)

الاستبداد كمعني وجد منذ عاش الإنسان في جماعة بشتي مستويات التكوين الاجتماعي الإنساني، من أسرة وعائلة/ قبيلة، ثم قرية ومدينة، وقطاع، ودولة، فظهر اتباع القائد أو الزعيم أو الحاكم أو الرئيس، بالغلبة، أو بالإيمان أنه أمر من الله، أو بالفطرة والطبيعة، أو بإنشاء عقد اجتماعي، فأيًا ما كانت نظرية نشأة السلطة المفترضة، فثمة قيم حاكمة في الأمر، فما حكم القائد في جماعته بمقتضي الحكمة والعدل،وإلا فكان ذلك من صور الاستبداد المذموم.

ينتظم مفهوم الاستبداد عدد من المفاهيم الإجرائية والقيمية المتشابكة في كل المجالات المرتبطة بدراسة الإنسان والظاهرة الاجتماعية، فيمكن تتبعه في علم السياسة والاجتماع والنفس والاقتصاد وغيرها من مجالات المعرفة الإنسانية ، ما يجعلنا بصدد مفهوم منظومي راسخ في حفريات تاريخ المعرفة وتاريخ الأمم والحضارات المتعاقبة، وما انبثق عنها من أوضاع ونظم وأنساق قيمية ومعرفية في الحاضر، ومن ثم تتمثل أبرز دواعي الاهتمام بمفهوم الاستبداد نظريا وعمليا في إمكاناته التفسيرية ونماذجه التاريخية الزاخرة بالدلالات والعلاقات السننية بينه وبين المفاهيم الأخرى.

والاستبداد عملية متراكبة ومتشابكة ومعقدة قد حلت في دول الجنوب حتي ظن البعض في أهل تلك الدول أنهم مستبدين بطبعهم ويحتاجون إلي مستبد ليحكمهم وإلا كانت الفوضي حالهم. مطورين في ذلك نظريات الإنتاج الآسيوي ونظريات المجتمع الأبوي التي تدعي بأن الاستبداد في الشرق إنما هو مسألة ثقافية اصيلة لها روافدها الثقافية

والجغرافية و الجيوسياسية [1]. ونسوا، أو تناسوا أن نفس النظريات كانت تنتج بتعميمٍ أعلي علي المجتمعات الأوروبية قبل طفرات التقدم التي شهدتها مع التوسع الاستعماري في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[2].

فالاستبداد حالة حاضرة في دول الجنوب بالقدر الذي يمكن للخارج من التدخل في شئونها، فالاستبداد كان وما زال أبداً شرطًا للتدخل الخارجي، أو بتعبير آخر «**إن الطغاة كانوا دائما شرط الغزاة**». وهذا أحد جوانب الإمكانات التفسيرية لدراسة مفهوم الاستبداد، ونقصد به ما يتعلق بالحالة الحضارية المتردية لدول الجنوب وإذلالها واستعبادها من قبل «**الشمال المتقدم**»!!

كما أن الوعي المعرفي بالاستبداد كحالة وكعملية وتشوهات الفلسفات الإنسانية المنتجة له والتغيرات التي تلحق بالجماعة الإنسانية بدخوله فيها علي كافة المستويات المعرفية والسلوكية علي حد سواء إنما هي ضرورة لبناء نموذج قياسي بالتضاد لما يجب أن يكون عليه الأمر، وبهذا ينصرف الفكر إلي بناء الطريق المؤدي إلي الصلاح، وإنتاج الوسائل والأدوات الملائمة للإصلاح.

وبهذا يبين لنا ضرورة بناء مفهوم الاستبداد، للوعي المعرفي العميق بحقائق الأمور ومكامن الأدواء المجتمعية المتفشية وللنظر في جذور الأمراض الحضارية للتمكن من علاجها، وتحقيق السعي في مسارات الإصلاح الفاعلة نهوضًا بالوظيفة الاستخلافية للإنسان في الكون.

المبحث الثاني
إمكانات المفهوم وقدراته

يعرف الاستبداد بعدد من التعريفات المتقاربة ، يدور أغلبها حول معاني الانفراد والغلبة واستقلال الفرد برأيه في شؤون الجماعة ، والغرور بالرأي وعدم تقبل النصيحة والمشورة.

---

(1) انظر في ذلك مثلا: عاطف السعداوي، «روافد الاستبداد في الثقافة المصرية وحدود الديموقراطية المنتظرة»، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص427 – 454 .

(2) انظر في ذلك مقال لابواسييه «في العبودية المختارة» في : هشام علي حافظ، جودت سعيد، خالص جلبي، **كيف تفقد الشعوب مناعتها ضد الاستبداد**، رياض الريس للكتب و النشر، بيروت ، 2002. ص ص 49 – 89 .

فمن بعض تعريفاته الهامة ما عرفه به ابن منظور: «**استبد فلان بكذا: أي انفرد به**» ، ويزيد عليه ابن حجر بعدا آخر إذ يقول: «**استبد الأمر بفلان: إذا غلبه فلم يقدر علىٰ ضبطه**» وهو ما يشير إلىٰ اقتران معنىٰ الانفراد بأمر بمعنىٰ الفشل وعدم الفعالية. و يعرفه المعجم الوسيط أنه «**استبد فلان بأمرٍ أي غلب عليه فهو لا يسمع إلا منه** » بينما يتوسع فيه الكواكبي ويعرفه لغةً أنه « **غرور المرء برأيه، والأنفة عن قبول النصيحة ، أو الاستقلال في الرأي وفي الحقوق المشتركة**».

تعرف كذلك دائرة معارف القرن العشرين الحكومة الاستبدادية أنها الحكومة التي يكون علىٰ رأسها ملك مطلق لا تقيد إرادته وزارة مسؤول ولا هيئة نيابية وإنما سميت استبدادية لأن الملك بها يستبد برأيه فلا يستمع لمشورة أحد. وتضيف بعض الموسوعات إلىٰ هذا أن الاستبداد يطلق علىٰ الحكم المطلق الذي قد يكتسب بالقوة العسكرية أو بالخداع السياسي، فهو قائم علىٰ القمع والظلم والقهر(1).

يعرف الدكتور محمد عمارة الاستبداد في أبسط تعريفاته أنه الانفراد بالسلطة، أو كمي يقول الكواكبي «**التصرف في الشئون المشتركة بمتقضي الهوي**»(2). و الاستبداد لغة هو غرور المرء برأيه و الأنفة عن قبول النصيحة، أو الاستقلال في الرأي وفي الحقوق المشتركة. وفي اصطلاح السياسيين هو تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة.

واستخدموا مترادفات للتعبير عن نفس المعاني حين قالوا عن الاستبداد أنه يعني الاعتساف أو التسلط أو التحكم، وعكسه المساواة و الحس المشترك و الكافؤ و السلطة العامة. وكذا عبروا عن المستبد أنه جبار وطاغية وحاكم مطلق. والحكومة العادلة هي مسئولة ومقيدة ودستورية. ووصفوا المستبد بهم أنهم أسري مستصغرين بؤساء، بينما غيرهم هم الأحرار الأباة الأحياء الأعزاء(3).

والاستبداد بالوصف هو صفة الحكومة المطلقة العنان فعلا أو حكما التي تتصرف في شئون الرعية بلا خشية حساب ولا عقاب محققين. وهذا لكونها غير مكلفة بتطبيق تصرفها وفق شريعة أو أمثرة تقليدية أو إرادة عامة- وهي الحكومة المطلقة. أو لكونها تملك

(1) عبد الحي يوسف، **الاستبداد السياسي في ضوء القرآن والسنة**،الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2006،ص 24 .

(2) عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، دار الشروق، القاهرة، 2009. ص 21

(3) المرجع السابق، ص 23.

بنفوذها إبطار قوة القيد بما تهوي[1].

وكان مما وصف الاستبداد في الواقع العربي المعاصر مفهوم «**الاستبداد الحداثي**» والمقصود به الحالة الاستبدادية التي تؤسس شرعيتها علي المدونة الحداثية السياسية. وكان هذا بسبب الإرث الامبريالي الاستعماري والذي أدي إلي علمنة الحقل السياسي وعملية تحديث مشوه وأنتج أزمة شرعية[2].

المبحث الثالث
اتجاهات بناء المفهوم

ونعرض هنا لاتجاهين في إطار المقارنة عبر النسقية للمفهوم ما بين قراءة التراث وقراءة الفكر الغربي وكلاهما يمثل رافدا هاما لما آل إليه حالنا اليوم علي اختلاف درجة الارتباط بينهما في الواقع وفيما ينبغي أن يكون من رؤية لأخري. وكذا لعدد من النماذج تصنيفات الاستبداد.

أ- قراءة المفهوم في التراث:

يذهب الماوردي إلي أن صلاح أمر الدنيا وانتظام عمرانها في يتأسس علي ست قواعد: **(دين متبع وسلطان قاهر وعدل شامل وأمن عام وخصب دائم وأمل فسيح)**[3]. وقد يستدل البعض بمثل قول الماوردي بأهمية «**سلطان قاهر**» علي أنها رؤية تكرس الاستبداد، وهو اجتزاء للمفهوم عن سياقه، مما يحدث خللا في قراءة النص ووعيه. فما أورده الماوردي إنما هو غشارة إلي أهمية انتظام المجالات المختلفة للاجتماع الإنساني وفق نظام عام. وما كان في سياقه يطلق عليه سلطان، هو ما يسمي الآن بالسلطة أو الدولة، وهي الوسيلة التي من خلالها ينتظم الشأن المشترك، وأهمية وجود وسيلة لهذا القصد لا يختلف عليه عاقلين في أي زمان ومكان.

وفهم ما قصده الماوردي بالسلطان القاهر، لا ينفك عن بقية الشروط التي تأتي مؤطة له،

---

(1) المرجع السابق، ص 24.

(2) رفيق عبد السلام بوشلاكة، «الاستبداد الحداثي العربي – التجربة التونسية نموذجا»، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص 85 – 96.

(3) محمد عمارة، **الإسلام و الأمن الاجتماعي**، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص 15.

ضابطة لسلوكه، محددة لوظيفة السلاطن وغائية وجوده. فالسلطان يحقق مقاصد الدين المتبع، ويحفظ العدل، ويحق الأمن، ويحفظ الخصب، وبهذا يحيي في النفوس الأمل الفسيح.

وفي السياق ذاته تُقرأ بعض النصوص بنفس الفهم المجتزأ، فيشير البعض إلي ما أورده ابن تيمية في كتابه السياسة الشرعية في إصلاح الراعي و الرعية حين قال ويقال: « **ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة بلا سلطان** » [1]. فابن تيمية أورد هذا القول تحت عنوان «**وجوب اتخاذ الإمارة**»، وفيه أورد وجوب النصح للحاكم، وضبطه بابتغاء مرضاة الله وتحكيم شرعه ومقاصده فقال « **فالواجب اتخاذ الإمارة دينا وقربة يتقرب بها إلىٰ الله، فإن التقرب إليه فيها، بطاعته وطاعة رسوله من أفضل القربات، وإنما يفسد فيها حال أكثر الناس لابتغاء الرياسة أو المال بها .وقد روىٰ كعب بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال: ما ذئبان جائعان أرسلا في غنم بأفسد لها من حرص المرء علىٰ المال أو الشرف لدينه**» [2]. وكذا صنف الحكام إلي أربعة أقسام: من يريدون علوا في الأرض وفسادا، ومن يريدون علوا بلا إفساد، ومن يريدون فسادا بلا إرادة علو، ومن لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا، وقد ذمهم جميعا عدا الصنف الرابع الذي وصفهم بأنهم اصحاب الجنة[3].

وهكذا تكون رؤية ابن تيمية – كرؤية الماوردي – ينبغي قراءتها في سياقها، فينبغي قراءة ما قالوه في السلطان أنه وسيلة انتظام الشأن العام، ومن ثم ينبغي قراءة ما قيل في السلطان وفق قراءة أدوات منضبطة وفق منظومة قيمية تتخذ من مقاصد الشرع غاية تمدها بمعني وجودها، ومن ثم يكون القول بأهمة وجود السلطان بهذا المعني لا يختلف عليه اثنان. فهل يمكن لعاقل الآن أن ينادي بإلغاء «**الدولة**» ونتصور أن يستطيع الناس أن ينظموا معايشهم دون فوضي وغلبة واستبداد وقهر؟!

وتمتد بالبعض القراءة المجتزئة للنص من سياقه إلي قراءة مقولة «**المستبد العادل**» التي قال بها محمد عبده أو «**الحاكم القوي العادل**» التي قال بها جمال الدين الأفغاني، وكلامها كانت له مواقفه الناجزة في رفض الظلم وإعلاء مبادئ الشوري والحرية[4].

---

(1) ابن تيمية، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، ص 35 .

(2) المرجع السابق، ص 35 .

(3) المرجع السابق، ص 36 .

(4) انظر في ذلك مثلا: عبد الله علي العليان، «الإسلام و الاستبداد – مقاربة نقدية لمقوة المستبد العادل»، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص 331 – 345 .

وكان هذا المعني حين جاء في تصدير بعض كتب التراث في أمور السياسة:

لا يصلح الناس فوضي لا سراة لهم.. ولا سراة إذا ما جهالهم سادوا

والبيت لا يبتني إلي علي عمدٍ.. ولا عماد إذا لم ترسَ أوتادُ

ومما ينبغي الإشارة إليه في هذا المقام ارتباط السلطان ليس فقط بحفظ النظام، بل وحفظ الأمن، بل ولم يضعه أهل التراث لدينا في مقام الحقوق كما قال به الغرب في القرن الأخير، بل وضعوه في مقام الضرورات والواجبات، فقال الماوردي أن «**الخوف يقبض الناس عن مصالحهم ويحجزهم عن تصرفهم ويفكهم عن أسباب المواد التي بها قوام أودهم وانتظام جملتهم**»، فإذا كان الاستبداد يوجب الخوف وعدم الأمن، كيف تكون هذه رؤية استبدادية؟! بل هي تقدم مقاص الشرع وتتعامل معها باعتبارها من المسلمات التي يعيها المتعامل مع النص، وبذلك يذهب الدكتور محمد عمارة إلي أن الأمن كان من ضمن الضرورات إذ ما لا يتم الواجب به فهو واجب، و الشرع أوجب حفظ المقاصد، وحفظها لا يتم بغي الأمن عليها وفيها وبها[1]. وإلي نفس المعني يذهب الغزالي في الاقتصاد في الاعتقاد حيث يقرر «**فمن كان جميع أوقاته مستغرقا في حماية نفسه من سيوف الظلمة، وطلب قوته من وجوه الغلبة فمتي يتفرغ للعلم والعمل**» [2]؟! و العلم والعمل بهما يحقق الإنسان غاية وجوده ومعني استخلافه في الأرض وعمارتها.

وفي إطار الفهم ذاته لمقاصد الشرع، يرد الدكتور عمارة ملكية الثروات للخالق، وذلك وفق فهم معني الاستخلاف أنه استخلاف لمجموع الإنسان وليس لفرد أو طبقة أو شريحة معينة[3]. والأمر ليس كذلك في زمن الاستبداد فالمال يكون في أيدي الأصلاء و المتمجدون كما يشير الكواكبي.

وهكذا جاء التعبير القرآني مستخدما لفظة الحق للإشارة غلي العلاقة بين الحائزين للمال وغير الحائزين له ﴿وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ مَّعۡلُومٞ ٢٤ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ﴾ [المعارج:24،25].

ومن جانب آخر يمكن النظر في هذه المسألة بالتعميم، فالله خالق الإنسان مفردا وجماعة و بالتالي فالحاكمية لله علي الإنسان قائمة في مفرده وجمعه، وإذا كان الله شرع أمورا سكت عن أخري، فالحكم فيها يكون للأمة جميعها، ليس لفرد أو جماعة أن تنفرد بالرأي وتجبر الجماعة عليه، وباستخدام التعبير القرآن في «**الحق**»، فبنفس المعني، ينسحب

(1) محمد عمارة، مرجع سابق، ص ص 17 – 21 .

(2) المرجع السابق، ص 22.

(3) المرجع السابق ص 34 .

الحق علي مساءلة الحاكم عن تحقيقة لغاية منصبه أو لا.

وبهذا النظر فالإنسان مستخلف كأمة، وصفت بالوحدة في القرآن في غير موضع، وكذا في الأحاديث النبوية كقول النبي «**مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكي منه عضو، تداعي له سائر الجسد بالسهر و الحمي**»، وهو تكافر قائم علي التوحيد ، فالله متفرد في الصفات يا ينازعه فيها مخلوق، وسنته في خلقه النقص ولذلك تقوم العلاقة بينهم أبدا علي التزاوج المكمل لنقصهم ولذلك كانت فلسفة الإسلام إقامة الدل هي التوازن في علاقة تكافل بين نسيج المجتمع. ومن هنا يخلص الدكتور عمارة أن الإسلام منحاز لتحقيق هذا التوازن بين الأمة، ومن ثم هو منحاز للجماعة لا لفئة ولا لشخص، ثم ترك للواقع وتطوراته صياغة النظم التي تقترب بهذه الفلسفة من الحدود العلي و المثلي للتطبيق والتفعيل(1).

والاستغناء والانفراد بالسلطة يفضي إلي الطغيان(2)، وهو ما يرتبط بقول من كانوا أسفل السفينة «في نصيبنا خرقًا»، فحين استغنوا عن من كانوا في الأعلي في أمر مشترك بينهم وهو هذه السفينة. فالاستبداد كذلك لا ينصرف إلي المشترك، وإنما يتصرف دائما بمنطق التفكير في الذات رغم كونه مسئولا عن المشترك.

ب- المفهوم في الفكر الغربي:

في اللغة الإنجليزية تختلف الكلمات التي تحمل معني الاستبداد عنها بالعربية، فنفرق بين الأتوقراطية autocracy، و الطغيان Tyranny و السلطوية authoritarianism (3)، فالأتوقراطية تصف الحاكم الذي له سلطة تنفيذية مطلقة، و لا يوجد أي نص قضائي لتقييد السلطة أو المساءلة أو توريث الحكم. وهو نمط يُحمي بالقوة وينقصه دائما السلطة المؤسسية.

بينما الطغيان Tyranny، هو وصف لحكم الفرد غير المؤسس علي قانون والذي يتخذ من الخوف والقهر منهجا له، وفي القرنين السابع والسادس قبل الميلاد كانت تستخدم كلمة Tyrrannio وهي تعني الحاكم ذو الثراء. ثم ومع تطور النظم في أوروبا للديموقراطية أصبحت تعني أنه أتي للسلطة دون مصدر شرعي للحكم غالبا عن طريق الوراثة، وهو مثل الحكم الأتوقراطي فردي وينقصه السلطة المؤسسية.

---

(1) المرجع السابق، ص ص 35 – 37.

(2) المرجع السابق، ص 40.

(3) Perlmutter,Amos, **Modern authoritarianism – a comparative institutional analysis,** Yale University Press, U.S.A, 1981, p p 1-2 .

بينما السلطوية authoritarianism، تصف نظام الحكم الجمعي خلال سلطة عليا من الممكن أن تكون مسندة لفرد واحد، وهو مفهوم حديث، يحوي عددا من المكونات منها: النخبة السياسية، و التأييد الشعبي، و التعبئة السياسية، وتوصف بأنها إقصائية تقييدية، وتتسم بالتخصص السياسي في البنية والمؤسسية، وهي بهذا الفهم تفترض ترسخ الدولة القومية وتتعامل مع الظاهرة الاستبدادية علي اعتبارها مرض عارض عليها.

أما المستبد "Despot" فهي مشتقة من اليونيانية ديسبوس "Despots" التي تعني رب الأسرة أو سيد المنزل أو السيد علي عبيده، ثم خرجت من هذا النطاق الأسري إلي عالم السياسية [1]. ومن الملاحظ أن مفهوم الاستبداد في الفكر الغربي ظهر ليصف حالة خارجية (**الحالة الشرقية**) ثم استخدم لتوصيف النظم السياسية الدكتاتورية في أوروبا بعد ذلك، أما في التاريخية العربية الإسلامية فإن مفهوم الاستبداد كان يستخدم كمفهوم محايد لوصف حالة من القدرة علي فرض سيطرة الدولة علي مختلف أرجائها، فهي في القدرة علي التحكم، وقد يكون تحكما ظالما أو عادلا، وبهذا الفهم ينبغي قراءة ما كتبه الغزالي عن الاستبداد وما كتبه كذلك محمد عبده حين تكلم عن المستبد العادل[2].

ت- نماذج لتصنيفات الاستبداد :

- **تصنيف عصمت سيف الدولة :**

يصنف عصمت سيف الدولة نماذج الاستبداد بناء علىٰ تعاملها مع وضع «**الجدل الاجتماعي**» الذي يعتري كل المجتمعات الإنسانية ، من حيث التعارض بين حقيقتي التعدد والوحدة فيها، فالمجتمعات الديمقراطية تحتكم الىٰ الشعب وتنفذ رأي الأغلبية فيه لكنها تمنح الأقلية القدرة علىٰ التعبير عن الرأىٰ والمعارضة وإقناع الآخرين به من خلال آليات للتصحيح الذاتي ومن ثم توازن بين تنوع المجتمع وأواصر الوحدة فيه مالم تنتقل إلىٰ وضع أقل انفتاحًا علىٰ الآراء المعارضة. أما الحكم المستبد فإنه يقف من وضعية الجدل الاجتماعي **أحد موقفين:**

---

(1) عبد الجليل كاظم الوالي، «الاستبداد في الفكر الكلامي والفلسفي»، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 305 .

(2) نصر محمد عارف،«الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي فيالنظم العربية – جدلية الداخلي والخارجي»، "، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص532 – 533 .

أولاً : إلغاء احد طرفي التناقض

أ- إلغاء وحدة المجتمع مع الإبقاء على التعدد

ينحاز المستبد في هذا النمط إلىٰ فئة معينة من المجتمع ليعمم مصالحها علىٰ الجميع ، وينزع إلىٰ تعطيل خاصية التعدد في المجتمع ، مع الإبقاء عليها ، فلا يسمح بمشاركة المخالفين له في إنفاذ قرارت بعينها ، إلا ما يتفق منها مع قراراته هو ومصالح الفئة المختارة. (**وضع الحكومة مع فئة رجال الاعمال في الموازنة المالية للعام الحالي ، حيث تعتبر مصالحهم هي المصالح القومية ، ولا تقبل باعتراضات الفئات الأفقر**) .

ب- إلغاء التعدد مع الإبقاء على وحدة المجتمع

يستأثر المستبد دون الناس بصنع القرار استناداً إلىٰ حججه الذاتية القاطعة ، وفرضها علىٰ المخالفين أو من يتوقع مخالفتهم بمختلف وسائل القهر والقمع المعنوي والمادي باعتبارها «**ثوابت**» توحد المجتمع أو باعتبارها «**نظامًا عامًا**» لا يجوز مخالفته.

وفي كلا النوعين من الاستبداد فإن من الضروري أن يغطىٰ وجه المستبد بنسيج من صنع العصر فكرًا أو علمًا أو ممارسةً ، وكانت الديمقراطية آخر تلك الأغطية وأقبحها.

ثانيًا : إلغاء طرفي التعدد والوحدة في المجتمع معًا

وهو ما يطلق عليه الاستبداد المتخلف ، الذي يلغي الآخر تماما ليبقىٰ المستبد وحده دون أي مبررات من أفراد شعبه أو من بعضهم ، ولا مبرر من وحدة المجتمع وإمكاناته. فالأساس الذي يقوم عليه هو أنه لا ضرورة لوجود القانون أصلاً ، في هذا النمط نجد التجليات التالية :

الاستبداد الأبوي : باعتبار أن الشعب مجموعة من أبناء المستبد وأن عليهم فروض الولاء والطاعة الواجبة لرب الأسرة دون اىٰ مبررات أو مواجهات فكرية او منطقية ، ومن هذا النوع نجد **نموذج الحكم في مصر في عهد السادات** الذي شبه حكمه بحكم «**رب الأسرة**» .

الاستبداد المتأله : باعتبار أن المستبد هو ظل الله في أرضه وأنه يمت للآلهة أو لله بصلة من القرابة أو النسب الطبيعي الذي يحتم علىٰ الرعية الخضوع دون مبررات أخرىٰ، فهو استبداد يهبط من فوق العقل البشري ، ولا يلغيه فحسب بل ويلغي الوجود البشري نفسه احيانًا. في هذا نجد **نموذج الاستبداد الفرعوني**.

وتستند نظرية الحق الإلهي في بعض مضامينها وتطبيقاتها إلىٰ الفلسفة الجبرية ، التي تخلص إلىٰ أن كل أعمال الناس في الأرض محددة سلفًا بإرادة الله ولا خيار لهم فيها ولا

إرادة ، وارتبط ذلك ببعض الآليات سيئة السمعة تاريخيا وحاضرًا ، مثل محاكم التفتيش . ومن ثمار تلك الفلسفة كانت نظرية «**العناية الإلهية** » التي برر بها معاوية الانقلاب على أسس الحكم في الإسلام إذ قال : « **لو لم يرني ربي أهلاً لهذا الأمر ما تركني وإياه ، ولو كره الله ما نحن فيه لغيره ، وأنا خازن من خزان الله تعالىٰ ، أعطي ما أعطاه الله وأمنع ما منعه الله ، ولو كره الله امراً لغيره**» [1].

وفي هذا النمط نجد البشرية قد رزحت قرونـًا تحت أنماط من ذلك الاستبداد سواء في العالم الغربي او الشرقي ، وانتهىٰ تاريخها في الغرب مع ظهور مبدأ سيادة القانون ، ليلغي الأساس الأبوي أو الديني الذي رسخه الاستبداد المتخلف، ونظرياته عن الحق الإلهي والعناية الإلهية ، وفي مرحلة ما بعد سيادة القانون ، لم يعد الاستبداد خروجًا علىٰ القانون ، بل إنه يسكن في إطاره باعتباره جريمة في حق الدولة ، وتسمىٰ بأسماء مثل الخيانة العظمىٰ ، وتحدد عقوباتها بدءًا من العزل وحتىٰ الإعدام. واستبدل الاستبداد المتخلف باستبداد متحضر ، ديمقراطي ، ينتج عن الخلل الفكري والتطبيقي في النظم الديمقراطية ، ويتجلي فيما يسميه عصمت سيف الدولة ، بالاستبداد البرجوزاي والوصاية وآليات الاستفتاء الشعبي وغيرها مما ينتقص من مثالية النموذج الديمقراطي للحكم حتىٰ في دول نشأتها الفكرية والتاريخية . وليس هذا موضع دراسته في هذه الورقة.

إن أبرز ما يوضحه تفصيل أنماط الاستبداد ، أن بعضًا من دول العالم النامي، تعانىٰ مزيجًا من الاستبداد المتخلف والاستبداد المتحضر، وتقع بينهما عمليات مختلفة وربما متناقضة للاستبداد، تنبثق عن تناقضات عديدة داخل سياق المفهوم ذاته، وهو الدولة القومية/ الحديثة، وهو ما يجعلنا أقرب إلىٰ بحث موضوعين هامين في القسم التالي، وهو علم اجتماع مفهوم الاستبداد في المجتمعات النامية ،مجتمعات العالم الثالث ، وما ينبثق عنه من علاقات للمفهوم مع سائر المفاهيم الأخرىٰ ضمن منظومته المتشابكة.

- **تصنيف الكواكبي:**

الاستبداد من وجهة نظر الكواكبي أنواع [2] :

أ- استبداد فرد نتيجة غلبة أو وراثة.

ب- استبداد فرد منتخب غير مسئول.

ت- جمع منتخب عند الاتفاق بينهم، فالاختلاف أحيانا يعدل الميزان.

---

(1) عصمت سيف الدولة، **الاستبداد الديمقراطي**، بيروت ، درا المساقبل العربي، 1983،ص 44 .

(2) عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصالرع الاستعباد**، دار الشروق، القاهرة، 2009، ص 24.

ث- حكومة دستورية مفرقة بالكلية بين سلطاتها الثلاث، فالاستبداد يذهبه أن تكون هناك مسائلة لمن يحكم ومن ينوب عن المحكوم.

وأسوأ هذه الأنواع هو الفرد الوارث للحكم القائد للجيش الحائز علي سلطة دينية، ويخف من شدة الاستبداد غياب صفة من هذه الصفات.

كما يقل الاستبداد أيضا كلما: قل عدد الرعية، وقل الارباط بالأملاك الثابتة، وقل التفاوت في الثروة، وترقي الشعب في المعارف.

والحكومة لا تخرج عن الاستبداد إلا إذا كانت تحت رقابة واحتساب لا تسامح فيه. وهي تستخدم للحفاظ عليه إذا كانت فيه وسيلتين: جهالة الأمة و الجنود المنظمة. ويري الكواكبي أن الجندية الجبرية هي من مثالب النظم الحديثة في الحكم حيث إنها تفسد الأخلاق وتعلم الشراسة والطاعة العمياء والاتكال، وتميت النشاط وفكرة الاستقلال، وتكلف الأمة إنفاقا لا تطيقه [1].

والمستبد فرد مستعد بالطبع للشر وبالإلجاء للخير [2]. وهو يود أن يكون الرعية كالغنم في الطاعة و الكلاب في التذلل و التملق، وعليهم أن يكونوا كالخيل إذا خُدمت خَدمت، وإذا ضربت شرست، وفي الصيد كالصقور لا يستأثر عليها صاحبها بالفريسة كلها، لا كالكلاب لا تبالي أطعمت من الصيد أم لم تطعم [3].

ومن أقبح أنواع الاستبداد، استبداد الجهل علي العلم و النفس علي العقل. وهما لصيقان بالإنسان ويؤثران عل تصرفه في الأمور المشتركة [4].

- **تصنيف لابواسييه:**

الطغاة بحسب وسيلة حصولهم علي السلطة ثلاث أنواع [5] :

أ- من أتي بالانتخاب، وهذا النوع يعمد إلي مضاعفة الاستعباد علي الشعوب وطرد فكرة الحرية من أذهانهم.

ب- من أتي بقوة السلاح، سواءً كان من الداخل أو من الخارج، وكلاهما يري أنه يسير علي أرض محتلة ويتعامل معها بهذا المنطق.

---

(1) المرجع السابق ص 25.

(2) المرجع السابق ص 26.

(3) المرجع السابق ص 27.

(4) المرجع السابق، ص 27.

(5) هشام علي حافظ، جودت سعيد، خالص جلبي، **العبودية المختارة**، رياض الريس للكتب و النشر، بيروت، 2002، ص ص 63 – 64.

ت- من أتي بالوراثة، وهو يتعامل مع البلاد حينها كأنها ضيعته، كتركة تركت له أو مال ورثه يتصرف فيه كيفما يشاء.

المبحث الرابع
مستويات المفهوم (مكونات الظاهرة الاستبدادية)

من هذا العرض يمكن استخلاص **عناصر المفهوم** الرئيسية التي تشكل نواة الأنماط المختلفة لهذا المفهوم ، وتدور عناصر الاستبداد حول فرض قرار معين ينصب علىٰ المجتمع بأكمله ويمس حياة كل فرد فيه ، فننظر بالتالي في جواب تلك الأسئلة : من يتخذ القرار ؟ ما هو مضمونه ؟ كيف يصدر؟ كيف ينفذ ؟ كيف يعدل ؟ كيف يلغي ؟

وتدور إجاباتها في محاور أربعة:

1. **المستبد** : هو الحاكم المطلق غير المقيد أو المقيد بقيد شكلي ، ويتصف بالغرور بالرأي ورفض النصح والاستئثار بالسلطة والنفوذ لإنفاذ آرائه سواء انتهت إلىٰ إشباع مصالحه الخاصة أو مصالح الجماعة الخاضعة.

ومن خصائص المستبد وسماته : الكبرياء والتعالي علىٰ الرعية ، التبذير والسرف ، وكراهية الحرية والنقد .

ومن سمات المستبد في القرآن : الدعاوىٰ الكاذبة « **أنا احيي وأميت**» ، المراوغة وقلة الحيلة «**أنا أحيي وأميت**»، قصور العقل «**يا هامان ابن لىٰ صرحًا لعلي أبلغ الأسباب** » ، إطلاق التهم وترويج الإفك «**إن هذا لمكر مكرتموه بالمدينة لتخرجوا منها أهلها**»، إثارة النعرة الجاهلية والعصبية «**يريد أن يخرجكم من أرضكم بسحره**» ، التهديد باستعمال البطش وإيقاعه « **لإن اتخذت إلهًا غيري لأجعلنك من المسجونين** » ، استغلال الرعية من الأوغاد والسفهاء واستخفافهم لجهلهم وسفههم ، وكيده بهم « **فاستخف قومه فأطاعوه**»، السقوط المدوي في النهاية « **فخسفنا به وبداره الأرض**».

الخصائص النفسية للمستبد: في الغالب يجمع المستبد بين صفات لنوعيات ثلاث من الشخصيات [1] :

1. **البارانوية:** و شخص مستبد وقاس لا يعرف معنىٰ الحب، ويعيش بقانون السيطرة،

---

(1) محمد المهدي، **الطغيان.. فرعون نموذجا**، برنامج مدارك، حلقة أذيعت علي قناة أنا الفضائية بتاريخ 25/ 6/ 2009، من تقرير عنها علي موقع مدارك متوفر علي الرابط التالي:
http://mdarik.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1245846009695&pagename=Zone-Arabic-MDarik%2FMDALayout&ref=body

ويحتقر الآخرين ويسيء الظن بهم، ولا يشعر بالأمان تجاههم، ولهذا يسعىٰ دائما لامتلاك القوة والسلطة والتحكم، ويحاول أن يعلو فوق الناس

2. **السيكوباتية**: كذاب ومخادع ومحتال لكنه ساحر، يوهم من حوله أنه يعمل لصالحهم ويستغل نقاط الضعف، وكل الفرص المتاحة ويخادع ويناور ليحقق مصلحته

3. **النرجسية**: معجب ومتمحور حول ذاته، ويهتم بكل ما يخص نجوميته وشهرته، لا يستطيع أن يحب أحدا لكنه يطلب الحب والتكريم من كل الناس، ويشعر أنه محور الكون وأن ذاته ذات مقدسة.

وتتمثل العناصر النفسية في محور المستبد/ الفاعل بشعور الحاكم بالفضل التاريخي الذي يسديه للشعب، أو ما يسميه البعض بوهم «**المديونية التاريخية**» الذي يصاحبه ثقافة الزعيم الملهم المخلص الكاريزمي الذي يسيطر علىٰ جماهيره ببلاغته وأسلوبه الخطابي المؤثر ، حتىٰ أن هناك من الباحثين من يربط بين الاستبداد وفن الخطابة والبلاغة عموما لدىٰ الزعيم السياسي، حيث يستعملهما الزعيم لضمان الانقياد الأعمىٰ للجماهير، كما يستخدمها من خلال حفنة الشعراء والخطباء المأجورين لترسيخ مهابته ومكانته في النفوس، وربما كان لهذا السبب تحظر قوانين الديمقراطية الأثينية قديمًا علىٰ الخطباء والبلغاء العمل بالسياسة بل وتنفيهم لعشر سنوات بعيدا عن المدينة كي تضمن عدم تأثيرهم علىٰ الجماهير(!).

2. **أعوان المستبد:**

وهم من يسميهم الكواكبي«**المتمجدين**»، ومن يقول فيهم البعض أنهم يقومون بدور «**هامان**» مع فرعون. ويضع لابواسييه رؤية عميقة لوظيفتهم ومساراتهم ونهايتهم.

فيشير لابواسييه إلي شبكة الاستبداد وحفظها من خلال الإخلاص للمستبد من أبتاعه، وأتباعهم لهم، وهكذا تكون سلسلة من الأتباع حتي لتشمل الكثير من المجتمع. فيصيروا طغاة مصغرين في ظل الطاغية الكبيرة وهم كبار القوم يدفعهم طموح حارق وبخل شديد، وهكذا يستبد الطاغية رعاياه بعضهم ببعض. وهؤلاء لو تفكروا لوجدوا العوام أكثر حرية منهم، فالعوام تنتهي عبوديتهم بانتهاء المهمة المطلوبة منهم، بينما هم ليس مطلوب منهم فقط تنفيذ الأوامر، وإنما التفكير كذلك فيما يريده الطاغية فيجب عليهم ممالأته و الانقطاع له، ويصل الأمر بهم إلي ذوبان ذواتهم في ذاته إذ لا تتحقق لذاتهم بغير لذاته [1] .

(1) هشام علي حافظ، وآخرون، مرجع سبق ذكره ص 82 – 83 .

وكثيرا ما يلقي أعوان الاستبداد مصارعهم علي يد المستبد ذاته، فالحب لا يعرف طريقا للب الطاغية فهو لا يجتمع مع الخيانة و القسوة و الجور، والصداقة تشترط المساواة كذلك، وكيف ومن حوله هم من أوهموه بأنه فوقهم وأنه للجميع سيد[1]؟!فهو بذلك مثل النار وهم مثل الفراشة، كانت تريد الحظوة بنورها فاحترقت.

و المستبد إذا ذهب، ذهب أتباعه معه، لأن من جاء بعده إن كان عادلا وجبت عليهم المساءلة، وإن كان غير ذلك أتي هو بأعوان يستبدلهم بهم[2].

والعدالة مع هؤلاء الأعوان في الأرض أنهم دائما تعرفهم العامة، وتمزق سيرتهم الألسنة وتذكرهم دائما بما ظلموا، فهم باعوا دنياهم بدنيا غيرهم[3].

3. **مستبد به** : هي الجماعة أو الفرد الخاضع للاستبداد في شؤونه الخاصة والعامة التي يتحكم المستبد فيها ، وتتحقق فيه – قطعًا - عناصر القابلية للاستبداد ،– بحسب القانون الذي أرساه لابواسييه ومالك بن نبي عن القابليات – ومن ثم يعاني الطرف المستبد به من غياب الوعي بالحقوق وافتقاد الحريات، بل الحرمان منها مع عدم افتقادها وجدانيا في بعض الأحيان التي يصل فيها المستبد بهم إلي حالات متردية من المرض الاجتماعي،وكذا التعرض المزمن للقمع والقهر والإكراه، وعدم تمثيله تمثيلا مؤثرا علىٰ قرارات الحاكم ، وضياع مصالحه وثمار معاشه في خزائن المستبد وقصوره.

وحينما وضع لابواسييه رؤيته للعبودية المختارة تكلم عن صفات، أو قل تشوهات المستبد بهم، فيبدأ لابواسييه رؤيته مقرراً أن الحرية أمر طبيعي في جميع المخلوقات والذود عنها كذلك ويضرب لذلك مثالا بالحيوانات في استماتتها لكي لا تقع في الأسر، فما بالك بالإنسان. والعيش بحرية خير من العيش عبدا منعما في نعمة المستبد[4].

والمرء يساق للعبودية إما مكرها بسلاح الأجنبي أو بعض أبناء شعبه، أو مخدوعا بحيث يخيل لمن يراه أنه لم يخسر حريته وإنما كسب عبوديته[5].

وفي توضيح أسباب ذلك يري لابواسييه أن المرء علي ما تربي يصير، ويضرب مثالا لذلك بما فعله ليكورج مشرع اسبرطة مع شعبه ليقنعهم بذلك، فأحضر كلبين ولدا معا،

(1) المرجع السابق، ص ص 86- 87 .
(2) المرجع السابق، ص 88 .
(3) المرجع السابق، ص 89 .
(4) المرجع السابق، ص62، 68 .
(5) المرجع السابق، ص 65 .

وأطلق أحدهما في الحدائق، وربي الآخر في داخل البيت، ثم بعد أعوام أحضر الكلبين ووضع أمامهما طبق حساء وأرنب، فإذا الذي انطلق في الحدائق يلاحق الأرنب، و الآخر يلاحق الحساء. وعليه ويري لابواسييه أن **العادة** أول أسباب العبودية المختارة [1].

واسم الحرية مقدس لا يجوز استخدامه مع اعوجاج القصد، فلا يمكن رفعها شعارا إذا ما كان القصد هو طرد طاغية مع الإبقاء علي الطغيان[2].

وثاني أسباب العبودية المختارة أن الناس يسهل تحولهم تحت وطأة الطغيان إلي جبناء مخنثين، والطغاة لا يجهلون ذلك فيعمدون إلي إفساد الشعوب وإلهائهم بما يتحقق به فساد الأخلاق لتكون ملهاة لهم عن الطغيان ودفعه[3]. والطغة كذلك يمنون علي الشعوب بالعطايا في المناسبات ليرتفع الهتاف دائما «**عاش الملك**»، وما درت الشعوب أنها تسترد بعضاً مما كان لها بالأصل واستولي عليه الطغاة بالحيلة عليهم[4].

وقد عبر محسن عبد العزيز عن أهم عناصر تلك الطائفة، حين ذكر أن «**لكل حاكم مستبد، سيف وشيخ وشاعر...سيف يقطع الرقاب وشيخ يكفر أصحابها وشاعر يمدح شجاعته**» [5].

ومن أبرزسمات المستبد بهم – مادة الاستبداد – [6] :

- **استحكام الجهل وغلبة الهوى :**

فمادة الاستبداد هي القطعان الجاهلة المغيبة من البشر، ممن لا قوت لهم سوى الكفاف، فيقعدهم المستبد عن المعارضة والمطالبة بحقوقهم، بتسريحهم في مسالك الحياة وكل منها أكثر بؤسًا من غيرها، فتصير «**لقمة العيش**» هي الهم الأول والأخير،ويصير النفاق والرياء والفساد أعمالاً مشروعة لتحصيلها.

وبالمقابل، فالعدواة مستحكمة بين المستبد والعلماء، إذ علىٰ عواتقهم تقع مهمة تذكير الجموع الغفيرة بأول حقوقهم الإنسانية ، وهي الغذاء والكساء والمأوىٰ، ف الحين الذي تتهاوىٰ فيه علىٰ ظهورهم سياط الغضب والقمع والطغيان المادي والمعنوي جزاء

(1) المرجع السابق ص ص67 –70 .
(2) المرجع السابق، ص 72 .
(3) المرجع السابق، ص ص 72 – 75 .
(4) المرجع السابق، ص ص 75 – 76 .
(5) محسن عبد العزيز، **الاستبداد من الخلافة للرئاسة : أيام الحضارة وسنوات السقوط**، القاهرة ،الدار للنشر والتوزيع ، 2007 .
(6) عبد الحي يوسف، مرجع سابق.

جهودهم ، باعتبارها تهدد «**الاستقرار**» و«**الأمن القومي**»(!).

- **دور علماء السلطان:**

وهم طائفة من محترفي النفاق والرياء العلمي، يقتصر قصدهم من العلم علىٰ التنعم بالدنيا والتوصل إلىٰ الجاه والمنزلة عند أهلها (**ما يسميه عصمت سيف الدولة الدعارة الفكرية**)، والعمل علىٰ تزيين الشهوات وتبرير المنكرات. يسوغ لهم ذلك الاستهانة بقدر العلم وضعف التقوىٰ وقلة الورع والحرص علىٰ الجاه والتنعم بالدنيا ، وهي ذاتها عناصر تتفاعل جدليًا مع سياسات الحاكم الخرقاء في مجالات التعليم والثقافة وبناء المعرفة في المجتمع. كما أن العلاقة بين أثر علماء السلطان في ترسيخ الاستبداد وأثر منظومة الاستبداد في تكوينهم علاقة تفاعلية أكثر منها علاقة واحدية الاتجاه، فألاعيب المستبدين تستهدف بالأساس تكوين محاضن علماء السوء ورعايتها بأدوات الترهيب والترغيب والتهويل والتخويف والقهر والقمع ، وفصلها عن هموم الجماهير وآلامهم ، بحيث لا يجد العلم الحر أرضًا ينمو بها ولا قائمًا عليه بالرعاية، وإن أصر علىٰ النمو الشيطاني، فأرضه هو السجن، وكان ذلك حال أئمة الفقه مع السلطان المستبد في التاريخ العربي/ الإسلامي.

4. **مستبد فيه**: وهو الشأن العام الذي يخص الجماعة وليس المستبد وحده.

5. **نتائج الاستبداد** :من نتائج الاستبداد خوف الحاكم من الرعية وخوفها منه ، مخادعة الرعية للحاكم وعدم بذل النصح ، اقتلاع الأخلاق الشريفة ؛ فيحل محل الأخلاق الكريمة أخلاق الجبن والخيانة والأنانية والغش والبخل والانتقام والغدر وما إليها من تقاليد وضيعة ، إماتة روح البسالة في الناس وانتقاص آدميتهم بل وطمسها – الأحياء العشوائية في مصر – ، غياب الضمانات الحقيقية للحريات والحقوق – شيوع الخداع والنفاق السياسي.

6. **عمليات الاستبداد** : وهي من أهم العمليات التي أثبت التاريخ تكرارها مرارًا ، فكما تفيد المقولة الذائعة « **لكل عصر حجاجه** » وكذا لكل استبداد عملياته الأنسب ، ما بين الخداع السياسي ، والرياء، والمراء ، والقمع ، والطغيان المادي ، وغيرها مما يقع في أحد أنماط الاستبداد أكثر من غيرها، وهذا ما ينقلنا إلىٰ عرض سريع لأهم أنماط الاستبداد.

المبحث الخامس
علم اجتماع المفهوم

تفسير ظاهرة الاستبداد على مستويات مختلفة

1- **تفسير ديني**: ضعف العقيدة وانتشار المعاصي ، وهو يتناول مستوىٰ الجماعة المستبد بهم.

حيث ترتكز عقيدة التوحيد علىٰ رفض الاستبداد وإخلاص التبعية والعبودية لله وحده دون من سواه، وترسيخ مبدأ الكرامة الإنسانية ورفض الظلم ، وعضدت من هذا المبدأ بإلزام الحكام بالحكم بما أنزل الله في كتابه ، باعتباره شرطًا للطاعة والمبايعة ، ومن ثم فقد جرد القرآن الحاكمين من الاستبداد بالتشريع وساوىٰ بينهم وبين المحكومين في الخضوع لقواعد عامة مكتوبة منشورة ومعروفة . وفي هذا الصدد ألزم القرآن المسلمين بالتصدي أيجابيا للاستبداد والمستبدين وحرم قبول الظلم أو الصبر عليه «**إن الذين توفاهم الملائكة ...**» وضرب لهم أمثلة المقاومة المباحة ، تدريجا حتىٰ قتال المستبدين ومنع الاستبداد الواقع علىٰ الغير ليس لحمايتهم بل لحماية المبدأ القرآني وكرامة الإنسان.

ويرجع غياب هذا النوع من المقاومة ، إلىٰ ضعف عقيدة الإيمان وانتشار المعاصي والعزوف عن الائتمار بأمر القرآن ونهيه ، ويستند الىٰ مقولة النبي – ﷺ – « **كما تكونوا يول عليكم**».

2- **تفسير نفسي ، وهو يتناول مستوىٰ الفرد المستبد**

إن اضطراد ظاهرة أن «**كل مستبد مريض ذهنيًا**» علىٰ مدىٰ تاريخ الاستبداد قد دفع مجموعة من علماء النفس والاجتماع لبحث الدوافع التي تحث الطرف المستبد علىٰ فرض آراءه وأحكامه علىٰ الخاضعين له ، وكان في هذا عدد من التوجهات ، من أهمها [1]:

تنتهي إحدىٰ الاتجاهات النظرية إلىٰ أن الاستبداد يرد إلىٰ مرحلة الطفولة وما يبرز فيها من نزوع إلىٰ التدمير وإشباع اللذة التي لا يقابلها دائمًا قبول مجتمعي ، ما يدفع الإنسان الطبيعي إلىٰ كبتها والتكيف مع قواعد المجتمع لحين حيازته سلطة ما يتحرر بها من قيد المجتمع ، ويرغم بها الآخرين علىٰ تدليله (**مدحه**)، وحمله (**الهتاف له**) ، ومداعبته

(1) عصمت سيف الدولة ، **الاستبداد الديمقراطي**، بيروت ، درا المساقبل العربي، 1983، ص 29-30.

(**نفاقه**) ويتحول العبث بالألعاب إلىٰ عبث بالبشر والسياسات والمصائر والقرارات والتحول منها إلىٰ غيرها في تحركات فجائية صاعقة ومدمرة للمجتمع.

وتنتهي اجتهادات أخرىٰ إلىٰ أن الاستبداد ظاهرة تعويضية ، فـ«**الشخصية المستبدة**» تتوفر لدىٰ «**فاقدي الثقة بأنفسهم الذين لم ينجحوا أبداً في تكوين شخصياتهم تكويناً متكاملاً مستقرًا ، ويدفعهم النقص إلىٰ محاوله تعويضه في العالم الخارجي ، ويصبح فرض الاستقرار بالعنف هو تعويض لعدم الاستقرار الداخلي...ويؤدي هذا الىٰ نزوع عدواني تجاه كل من لا يوافقهم الرأي أو يتميز عنهم بمبادئ وقيم تشكك في سلامة النظام الاجتماعي أو تتطلع إلىٰ تطويره ... وهنا ينحاز المستبدون إلىٰ القوىٰ المحافظة الرجعية التي لا تهدد النظام بالتغيير، فإذا ظهرت تلك المخاطر فإن نزوعهم العدواني يكون أكثر شراسة ....**»[1]

والتوجه الثالث في هذا الصدد هو ما يرجعه ألفريد أدلر إلىٰ أن الاستبداد نابع عن الشعور بخيبة الأمل والإحباط ، فيكون الاستبداد انتقامًا من الآخرين لتميزهم أو سلوكهم إزاء المستبد ، وهكذا ينتهج المستبدون أسلوب الإذلال والإخضاع تخلصًا من شعور النقص إزاء الآخرين.

3- **التفسير الثقافي ، وهو يتناول مستوىٰ الثقافة السائدة في منطقة بأكملها**

وهو اتجاه يربط ما بين الاستبداد وثقافات بعض المجتمعات وما تختزنه من خبرات تاريخية، وفي هذا السياق تأتي مقولة «**الاستبداد الشرقي**» التي ترجع الاستبداد إلىٰ رواسب دينية وأنساق قيمية ومرجعية ترسخ فنون الاستعباد والإذلال ، وتأتي في هذا السياق كذلك مقولة الإمام محمد عبده« **إنما ينهض بالشرق مستبد عادل**» ، وتأتي في هذا السياق كذلك مقاربة أحد الباحثين بشأن الربط بين الطبيعة غير المستقرة للمجتمعات العربية ، وقيامها علىٰ حالة الترحال المتواصل ، وبين تأخرها في مستوىٰ وطريقة الاهتمام بالشأن السياسي ، وما افرزه من أنماط للحكم بها ، لم تتغير سوىٰ لمرحلة وقتية إبان حكم النبي- ﷺ- في دولة المدينة وحكم الخلافة الراشدة وسرعان ما عادت الىٰ سابق عهدها ، ومن ثم فإن التاريخ السياسي للعالم العربي تمحور حول قاعدة الغلبة والقوة والعصبية حتىٰ القرن التاسع عشر ، كما يفسره ابن خلدون في مقدمته عن أطوار الملك في الدولة [2] .

---

(1) من نتائج تقرير اللجنة العلمية التي تشكلت عام 1950 في الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة تيودور أدورنو لدراسة «الشخصية المستبدة » ، انظر المرجع السابق.

(2) إبراهيم حيدر علىٰ، « تجدد الاستبداد في الدول العربية ودور الأمنوقراطية» في « **الاستبداد في النظم العربية**» ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2005،ص ص 175- 202.

4- **التفسير التاريخي (المحطات السبع لانهيار الحضارة الإسلامية):**

في سياق التفسير للحالة الاستبدادية الحالية في الواقع العربي المعيش، يرجع العديد من الباحثين إلي «**الملك العضوض**» الذي بدأ منذ معاوية، وكذلك يشيرون إلي الحقبة الاستعمارية وإرثها(1).

وفي سياق التفسير، يضع الدكتور معتز عبد الفتاح تصورا لمحطات سبع لانهيار الحضارة الإسلامية(2)، نوردها بإيجاز:

أول هذه المحطات كان انهيار الشوري بتراجع نموذج عمر الذي قال «**الحمد لله الذي جعل في أمته من يقوم عمر بسيفه**»، في مقابل ازدهار منطق معاوية الذي قيل فيه «**هذا إمامكم ومن بعده هذا(أي ابنه) وإلا فهذا (أي السيف)**».

المحطة الثانية هي تراجع نموذج العالم الناقد في مقابل نموذج عالم التقية، في إشارة إلي مقارنة بين موقفي ابن حنبل وابن معين من محنة خلق القرآن، حيث عذب ابن حنبل علي يد ثلاث خلفاء لرفضه القول بخلق القرآن، بينما رأي ابن معين أنها تدخل في إطار «**إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان**». وبهذا يري الدكتور معتز أن الأمة افتقدت من علمائها من

(1) انظر في ذلك: حيدر علي إبراهيم، «تجدد الاستبداد في الدول العربية ودور الأمنوقراطية»، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص 175 – 195

وكذلك: عزمي عاشور، «الازدواجية الثقافية وتكريس الاستبداد في الدول العربية»، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص 355 – 373

وكذلك: نصر محمد عارف، «الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي فيالنظم العربية – جدلية الداخلي والخارجي»، "، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص537 – 541

(2) جاءت هذه الرؤية في سلسلة من المقالات المنشورة في جريدة الشروق المصرية:

- معتز عبد الفتاح، **محاولة لفهم محنة الحاضر – كيف تراجع المسلمون حضارايا**، جريدة الشروق المصرية بتاريخ 1/ 5/ 2009
- ـــــ ، **محاولة لفهم محنة الحاضر – التراجع الحضاري للمسلمين**، جريدة الشروق المصرية بتاريخ 8/ 5/ 2009
- ـــــ ، **محاولة لفهم محنة الحاضر – كيف انتهينا إلي ما نحن فيه**، جريدة الشروق المصرية بتاريخ 15/ 5/ 2009
- ـــــ ، **كيف نعوض ما فا تنا في مسار الحكم وإدارة شئون الدولة**، جريدة الشروق المصرية بتاريخ 5/ 6/ 2009

يقف في وجه السلطان ويقول كلمة الحق حتي وإن كانت باهظة الثمن «**أعلي مراتب الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر**».

المحطة الثالثة: تراجع منطق العقل في مقابل منطق النقل، ويورد في ذلك اسمين قد يختلف البعض علي صحة الإسقاط عليهما في هذا المقام، فيورد لمنطق التفكير العقلي ابن رشد، بينما يضرب مثالا لمنطق التفكير النقلي القائل بأن أي نص حتي ولو كان ضعيفا هو أفضل من إعمال العقل ، يورد مثال ذلك أبو حامد الغزالي(!).

المحطة الرابعة كانت تراجع شرعية العدل في مقابل شرعية العسكر، وقد جاء ذلك في تسلسل تاريخي أدي للاهتمام بالأمن في مقابل المخاطر الخارجية بدءا من الحروب الصليبية مروراً بالتتار، والاستعمار في العصر الحديث، وحتي يومنا هذا. مما جعل من المنطقي والمقبول لدي الشعوب أن يحكمها قادة حرب منذ أيام الأيوبيين مرورا بالمماليك والعثمانيين وحتي بعد التحرر من الاستعمار استمر منطق العسكر.

المحطة الخامسة كانت تراجع الاكتشافات العلمية وظهور مجتمع الدعة و السكون، وهو ما ارتبط بالترف و البذخ في العيش حين شعر المسلمون بتفوقهم الحضاري، في حين كانت هناك تحديات لم يلتفتوا إليها، وفي نفس الوقت كان الغرب يهتم بالعلم وتوظيفه في مواجهة تحدياته ومثال لذلك ارتحال المستكشفين للدوران حول الأرض حيث مثل المسلمون تحديا للغرب في التواصل التجاري مع الشرق، فأرادوا الالتفات حول العالم مستخدمين نظريات وأدوات أول من ابتدعها المسلمون ولكنهم طوروها وطوعوها لتوافق تحدياتهم واستطاعوا من ثم الاستجابة لها، واكتشفوا من ثم قارات العالم الجديد والتي مثلت منطلقا حضاريا جديدا للغرب لكي يتغلب علي عثراته التي لحقت به من القرون الوسطي وظلمها وظلامها.

المحطة السادسة كانت العزلة العثمانية وما مثلته من قابلية للاستعمار، فبحسب رؤية الدكتور معتز، العثمانيون فرضوا عزلة علي الدولة العثمانية ما جعل هناك فجوة حضارية ضخمة بينهم وبين الغرب وأتاح للغرب استعمار الدول التي كانت تحت إمرة الدولة العثمانية.

المحطة السابعة كانت أخطاء ما بعد الاستقلال فمن جانب حدث ما حدث من فساد واستبداد وتزاوج بين الثروة و السلطة، ومن جانب آخر ما يمكن تسميته بأخطاء الدولة المستوردة فأصبحت لدينا علمنة بلا علم، وتمدن بلا مدنية، وتعليم بلا ابتكار وتقدم مظهري وتخلف هيكلي، وسيطرة الأشخاص وتراجع المؤسسات.

وللخروج من كل ذلك يري الدكتور معتز أن السبيل معروف ومجرب من قبل، فوظيفة العلم – علي حد قوله – أن يحول ما هو خارق للعادة إلي قاعدة، فمثلا أول من اخترع الطائرة كان الطيران لمن حوله هو أمرا خارقا للعادة، ثم طوره العلم ليصبح أمرا متعارف عليه [1]. وهكذا فلو نجحت تجربة في مجال الحكم وإدارة شئون الدولة يجب مأسستها لتتحول إلي قاعدة متعارف عليها في المجتمع.

ومن ثم فعلينا – وفق رؤية الدكتور معتز – أن نبني مؤسسات ست تتسم بالاستقلال والمهنية، نوردها بإيجاز. فأولها القضاء المستقل المنزه عن التأثيرات ولا سيما تلك من السلطة التنفيذية. وثانيها بنك مركزي مستقل ليحقق التوازن و الاستقرار الاقتصادي وفق الصالح العام لا المصالح الفردية أو الفئوية. ثالثها وسائل إعلام وصحافة حرة ومهنية تكون بمثابة عين للجماهير علي أي محاولة للفساد و الاستبداد ليخضع المسئول عنها للمساءلة. رابعها لجنة انتخابات مستقلة ومحصنة ونافذة، مستقلة لكي لا تتعرض للضغوط، ومحصنة لكي لا تخشي عواقب تصرفاتها إذا هي فضحت فسادا، ونافذة لتكون لديها القدرة علي تفعيل النتائج. خامس هذه المؤسسات هو جهاز خدمة مدني إداري يقوم بدوره في تنفيذ السياسة العامة للدولة علي أساس من الكفاية والكفاءة. وسادس هذه المؤسسات هي مؤسسات القمع المشروع (الشرطة والجيش)، وهو يري أنها ينبغي أن تحظي بالاستقلال المهني حتي لا تتحول – كما هو الحال في كثير من البلاد العربية – إلي آداة في يد الاستبداد يضرب في عمقها الفساد.

المبحث السادس
ترشيح المفهوم : العلاقات المفاهيمية
الاستبداد والدولة القومية /الحديثة وعلاقتها بالمجتمع

يتمثل الاستبداد الحديث في المجتمعات النامية/ المتخلفة / العالم الثالث، في إطار أشمل هو الدولة القومية التي ورثت إرث الاستعمار الإمبريالي الغربي ، ومشروعه

(1) هذه الرؤية مبنية علي تعريف مادي للعلم، وهو ما لا ينطبق علي العلوم الإنسانية التي لا يمكن أن تتعامل مع الإنسان و الظواهر الإنسانية علي اعتباره يخضع لقواعد حتمية في جميع أموره كما تخضع المادة للقواعد الطبيعية، فالإنسان له سنن تحكم مسارات فعله ولكن هذا لا ينفي وجود الاختلافات بين الأمكنة والأزمنة و الأحوال المختلفة في المجتمعات الإنسانية للتعامل مع المشكلات والتحديات التي تواجهها.

الحداثي التنويري، والذي تلخصت إشكالاته وتوابعه في عدد من المعضلات على **مختلف الأصعدة** :

- **الصعيد الجغرافي والإداري** : تمزيق الهويات المجتمعية والثقافية بين الحدود والخطوط المتوارثة عن الحقبة الاستعمارية ، ووراثة النمط الإداري البيروقراطي.

- **الصعيد السياسي** : تحولت الدولة الحديثة من وظائفها التنموية والتحديثية إلى الوظيفة الأمنية المحضة ، وهناك عموما حد فاصل لا بد من توضيحه بين العنف المشروع الذي تلجأ إليه الدولة المشروعة ، وهو عنف مقنن منضبط بما تحدده المصلحة العامة ، وحماية الأمن العام ، وبين ما تقوم به الدولة القومية في العالم العربي من عنف أهوج لا يخضع لضابط أو رادع عدا الإرادة التحكمية والأهواء المزاجية للنظام الحاكم.

ويرد ذلك بين عديد من أسبابه إلى سبب رئيسي، وهو أزمة شرعية الدول القومية في البلدان العربية. ففي تفسير ذلك القدر من التجبر الأمني والهوس البوليسي للنظم المتربعة على عروشها، تبرز الخلفية التاريخية التي نشأت على أساسها تلك الدولة ، فقد نشأت الدولة القومية تأسيسًا على مصدر خارجي من الشعرية ليس على أساس الرضا والقبول الشعبي ، فبهزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، رسمت القوى الاستعمارية خطوط الدول القومية الحالية ، وأجبرتها على التقولب في ما يسمى بالحدود القومية والسيادة الوطنية وإعادة تركيب هويات شعوبها وخلفياتهم المرجعية والثقافية بحيث تتفق مع مصالح الاستعمار بعدم عودة الخلافة الإسلامية، ومن ثم لا توجد وثائق تاريخية تأسيسية لأى من الدول العربية سوى اتفاقيات ومراسيم الدول الغربية.

ولم يكن من سبيل لفرض الطاعة الولاء لكيانات مستوردة عن الخارج سوى إضعاف قوى المجتمع وتفكيك أواصره بحيث تكون تلك أولى خطوات الاستبداد الحديث حتى يومنا هذا ، لينطبق عليه مقولة البشري « **ويبقى الحاكم فردا مادام الشعب أفرادًا** ».

وقد لزم شرعية التأسيس من خلال الدعم الخارجي ، شرعية أخرى هي شرعية الوجود والتي لم يكن من سبيل لضمانها إلا باستمرار هذا الدعم من خلال الاتفاقات العسكرية والاقتصادية والدفاعية المختلفة ، وهذا ما يمثل إلى الآن عقدة الشعوب العربية مع حكامها في محنة فلسطين المتواصلة.

ويفسر نمط استيراد الشرعية من الخارج تكثيف ظاهرة نشوء الدول بآلية الثورة أو الانقلاب وليس الاختيار الشعبي أو الاستفتاء على أقل تقدير، وكانت الثورة في مختلف البلدان بدءا من العراق 1936 وسوريا 1949 ، تليها مصر 1952 وحتى السودان، تتحدث

باسم الشعب الذي تسحقه في نفس الوقت.

لقد قامت معظم الانقلابات والثورات باسم الديمقراطية ، غير أنها عكست خصائص أنماط الاستبداد المتخلف تحديدا، بجانب الاستبداد الحديث/ الديمقراطي بحيث أصبح الاستبداد الشرقي في ظل الدولة الحديثة نمطًا آخرا يضاف إلىٰ سجل السوابق والنوادر التاريخية بالمنطقة . لقد كرست الدولة الحديثة غياب الديمقراطية والدور الفاعل للأحزاب والبرلمان وحريات الصحافة والتنظيم والتعبير والحركة ، من خلال التركيز المسرف علىٰ آليتي الأمن والجيش ، وتحديثهما بأحدث ما وصل إليه العلم والتكنولوجيا، في الحين الذي افتقرت فيه سائر المرافق العامة الأخرىٰ لأقل القليل من مستويات التحديث الموازية ، فقد ورثت الدولة مؤسسات الإكراه والإخضاع تحديدًا دون مؤسسات المشاركة السياسية المدنية ، وكان الاستقلال إطلاقًا ليد المؤسسات الأمنية من قبضة المراكز الغربية التي ارتبطت بها أيام الاحتلال ، فصارت دون رقابة أو قيد ، واستبدلت بالاحتلال الأجنبي احتلالاً آخر داخلي. وهو ما دفع أحد الباحثين لوصفها بدولة «**الامنوقراطية**» [1] .

وتقوم أجهزة الأمن في الدولة الأمنوقراطية بأعمال بيرقراطية فنية تتماهىٰ في أدوراها وفاعليتها مع أدورا الدولة ذاتها وواجبات الحكومة نفسها ، ويبرز ذلك كأوضح ما يكون في دور جهاز المخابرات المصري مثلا في العلاقات الخارجية حينما تتصل بالملف الفلسطيني الإسرائيلي ، كا يبرز في قيام الجيش وإشرافه علىٰ عملية خبز رغيف العيش في المخابز العمومية(!) . أصبحت الدولة/ الجهازالأمني أداة للتحكم بالمجتمعات والمصائر من خلال انتهاج العنف المركزي المنظم ، وباستخدام آليات الاحتواء والقمع والترهيب والتخوين والتشويه الإعلامي التي تهدف في النهاية إلىٰ أمن نظام الحكم علىٰ حساب أمن الجماهير.

- **علىٰ الصعيد الاجتماعي**

تستند عموما العلاقة بين مفهوم الاستبداد والمجتمع الممارس فيه علىٰ محددين : درجة تغلغل الدولة في المجتمع ، وميزان القوىٰ بين الدولة والمجتمع ، أيهما أقوىٰ.[2] وفي حالة الدولة القومية الحديثة في بلداننا، فإننا نجدها قد ورثت من ناحية علاقة المحتل

(1) حيدر أبراهيم علىٰ، مرجع سابق .

(2) نصر محمد عارف، « الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي في النظم العربية :جدلية الداخلي والخارجي» في « **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة** » مرجع سابق ، ص 529-544 .

الأجنبي بالمواطنين الأصليين، وسياساته تجاههم من ناحية أخرىٰ.

وعلىٰ ضوء هذين المحددين ، يمكن تقدير الآثار المدمرة التي ألحقها الاستبداد السياسي ببنية المجتمع في الدولة العربية الحديثة ، حيث عمدت الدولة إلىٰ تذرير المجتمع وتفكيك محاضنه وروابطه البينية ، بالقضاء أولا علىٰ مؤسسات الوقف فيه ، وتقويض عناصر فاعليتها ، والتلاعب بالعناصر الوقفية ، وتشويه الأوقاف والقائمين عليها، وإلحاق الوقف بالمؤسسات الحكومية، وتجفيف منابع الوقف التطوعية والتمويلية ، وتحولت من ثم من دولة متغلغلة إلىٰ دولة «**متغولة**» تصادر آليات وقنوات الفاعلية المجتمعية ، مقابل وعود بالتحديث والتقدم ، ذهبت في ذيل الأولويات التخطيطية والتمويلية ، بعد أن سبقها قائمة طويلة بأولويات حفظ الأمن والاستقرار للنظم الحاكمة، وزامنها تمدد للدولة في مختلف مجالات الإعلام والثقافة والتعليم وغيرها وهو ما ينطبق عليه تماما مقولة عالم الاجتماع الفرنسي – لاتوش – «**التحديث من دون حداثة**» أو التحديث الشائه ، أو ما يسميه الدكتور سيف الدين عبد الفتاح ، الإصلاح المخروق.

وقد أضيف إلىٰ هذا البلاء ، بلاءًا مضاعفًا ، بعد أن رسخت الدولة الحديثة من جانب آخر علمانية الحقل السياسي والمجتمعي والثقافي، ما سوغ لقادتها تغافل آليات العمل الطوعي التي يسنها الشرع الحنيف ويخفف بها عن أعباء الدولة ومهامها، فركزت بدلا من ذلك علىٰ فصل الدين عمليًا عن السياسات والاستراتيجيات التي انتهجتها، ما أدىٰ – بجانب تداعياته علىٰ مؤسسات الفاعلية المجتمعية / الوقف – إلىٰ اغتراب الهياكل السياسية عن قاعدة إسنادها الشعبي ، وتفكيك جسور التواصل بين الحكام والمحكومين ، وبدت النخبة التحديثية الجديدة – سليلة المؤسسات العسكرية والبيروقراطية – كأنها في عالم قائم بذاته لا علاقة له بما حوله سوىٰ أنها تراه مادة أولية قابلة لإعادة التشكيل والصياغة بحسب رهانات «**القوىٰ الطلائعية**» [1].

والخلاصة أن نتائج التحديث القسري الفوقي غير المتوازن الذي أشرفت عليه الدولة العربية الحديثة قد افرزت مجتمعًا مذررًا عاطلاً عن الفعل الاجتماعي وممزق الأوصال بين فئات ومصالح مختلفة، وأفرزت من جانب آخر وضعًا متفردًا من الاستبداد الداخلي ، يرتبط في علاقة طرذية مع وضع الشرعية المستوردة ، خاصة لو أضفنا إلىٰ نوعي الشرعية السابقين ، نوعا آخر يستند للدعم الخارجية كذلك وهو شرعية التوريث والاستمرار ، فالحاكم المستبد يضمن توريث الحكم لذويه من خلال زيادة التفنن في استرضاء القوىٰ

(1) المرجع السابق.

العالمية/ الولايات المتحدة.

ومفهوم الدولة الحديثة يختلف عن مفهوم الدول في تراثنا، فالدولة "State" تحمل معاني السكون و الثبات، بينما كانت الدولة في العربية تعني التغير و التبدل. وقد جاءت الدول الحديثة تكرس الانقسام لا تتأسس علي شرعية دينية ولا تناط بها مسئوليات دينية، وتطرح نفسها كمصر مطلق للشرعية لا يحتاج شرعية من خارجه حتي وإن كانت دينية. وهو ما يجب الالتفات إليه حين ننظر في فكرة السلطان في تراثنا ووظائفه، فكما أشرنا من قبل أورد الماوردي وابن تيمية و الغزالي ما مفاده أن وظيفة السلطان تحكيم الشرع، ونحن الآن بصدد نموذج حكم مفارق للدين(1).

ولكن هذا لا يعني حتمية هدم الدولة القومية، فالحفاظ علي مكاسبها ومنجزاتها هو من الأهمية بمكان، ولا سيما في مقام الوسائل و الأدوات وإنشاء المؤسسات التي لا يصلح أمر المجتمع إلا بها. إلا أن المشاركة السياسية في إطار الدولة القومية تعني تفكيك المقولات التراثية علي مستويين: مستوي وحدة الأمة وما يستلزمه من وحدة الإطار السياسي الناظم لها، ومستوي الشرعية الدينية للدولة وما يتعلق بها وما يترتب عليها من مسئوليات دينية.

فالدولة القومية أحكم سيطرتها علي المجال علام تحت فكرة لاقانون، و إنشاء الجيوش النظامية واحتكار القوة لحماية الشعب، فاحتكرت القوة ولم تحقق الأمن(2) إلي غير ذلك من مساحات أعلنت الدولة تنظيمها لها ثم انسحبت بعد أن فقد المجتمع القدرة التكافلية التعاضدية التراحمية الإبداعية علي إدارة الشئون المشتركة دون حاجة للدولة. ومن ثم فالفكر الإسلامي يحتاج إلي تحرير عقله من التفكير بمنطق الدولة، ليهتم بالمواطن وحقوقه و المجتمع فاعليته واستقلاله ومساحاته المحرم علي الدولة الاقتراب منها(3).

مستوي المعيشة الذي توفره الدولة للعاملين بها يؤثر علي فسادهم، ومقابل المغامرة بالامتيازات التي يحصل عليها من الدولة إذا ما خالف القواعد. فمن وظيفة النظام السياسي أن يجعل الأخلاق خيارا عقلانيا. فالمواطن حين تكون مميزات عمله في الدولة تكفل حياة كريمة له لا يفكر في خرق القواعد إذا ما كان ذلك سيعني زوال كل ما له في الحياة، وفي

(1) حسام تمام، **السلفية وإشكالية الدولة الحديثة**، موقع الإسلاميون – إسلام أون لاين، متوفر علي:
http://islamyoon.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1246345994980&pagename=Islamyoun%2FIYALayout&ref=body

(2) هبة رؤوف عزت، **في حتمية اختراع الدولة**، جريدة الدستور المصرية بتاريخ 22/ 2/ 2009 .

(3) المرجع السابق.

المقابل لن يتردد لحظة إذا كانت الدولة لا توفر له حياة كريمة في خرق القواعد، فمقابل المغامرة بما يحصل عليه من الدولة مقبول بالنسبة له[1].

وآثار الاستبداد علي المجتمع تختلف وفق طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، فمن جانب، مدي تدخل الدولة وتغلغلها في المجتمع، ومن جانب آخر ميزان القوي بين الدولة و المجتمع. فمتي كانت العلاقة بين الدولة و المجتمع تدخلية والدولة متغلغلة فيه كانت آثار الاستبداد بالغة، ومتي كانت ميزان العلاقة في صالح الدولة كانت أيضا آثار الاستبداد عظيمة[2].

ومن الأدوات الواجب ذكرها في هذا المقام هو استخدام «**الأجهزة الأمنية**» في تكريس الاستبداد، فيما يسمي بـ«**الأمنوقراطية**». وهي أن تتحول الأجهزة الأمنية من جزء من الهيكل للدولة تقوم بوظيفة محددة إلي أن تكون هي الهيكل وتقوم بوظائف من خلاله منها التنسيق السياسي علي سبيل المثال[3].

ومن ثم يكونا المطلوب إبداع منهجية للتعامل مع الدولة القومية تتجاوز ثنائية القطيعة والتهميش أو منح الشرعية للاستبداد. وأول خطوة في ذلك هو إعادة تعريف العمل السياسي من كونه تنافسا علي السلطة إلي كونه انطلاق في المجال العام لإجبار صانع القرار علي الالتفات إلي المطالب. وبهذا الفهم يري البعض أن مشاركة القوي المجتمعية في النظام السياسي بالوضع الحالي في البلدان العربية يعتبر ترسيخا للاستبداد[4]. وهذه الرؤية تنطلق من أن السياسي في الإسلام ليس منقطعا عن المجتمع كما هو الحال في الدولة الحديثة، وإنما هو مرتبط بالمجتمع ارتباطا عضويا وبالتالي فالعمل في المجتمع يحقق وظيفة سياسية هامة في هذا الإطار. بل وقد يذهب الأمر لخطوة أبعد لإحياء المجتمع عن

---

(1) معتز عبد الفتاح، **القدرة الإفسادية للدولة**، جريدة الشروق المصرية، بتاريخ 12/ 6/ 2009 .

(2) نصر محمد عارف، «الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي في النظم العربية – جدلية الداخلي و الخارجي»، "، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 534.

(3) حيدر إبراهيم علي، «تجدد الاستبداد في الدول العربية ودور الأمنوقراطية»، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 197 – 200 .

(4) انظر مثلا: خليل العناني، «دور المعارضة في ترسيخ الاستبداد»، "، في: علي فتحي الكواري (محرر)، **الاستبداد في نظم الحكمة العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص 479 – 490 .

طريق بناء فضاء غير محتاج للدولة[1]، وليس القصد أنه غير خاضع للنظام العام، ولكن القصد تحقيق الاكتفاء الذاتي عن الدولة بعد أن احتكرت الدولة بعض الوظائف العامة وفشلت في سد حاجات المجتمع فيها فأصيب المجتمع بضمور في عضلات تحركه في المجال العام.

وخلاصة القول في هذا الفصل أن الاستبداد كظاهرة هو قديم قدم وجود الإنسان، وهو كعملية في نظمنا العربية تتسم بالتعقيد لتشابك العلاقات، وهو كحالة ينبغي النظر فيها علي اعتبارات الخصوصية النسق وذاكرته وسيرورة تفاعله وتحولاته وتحوراته.

❊ ❊ ❊ ❊

(1) حسام تمام،مرجع سبق ذكره.

obeikan.com